العلاقات التركية الإماراتية: فرصة للمصالحة والتعاون

إسماعيل نعمان تلجي*

ملخص :تتناول هذه الدراسة تحول العلاقات بين تركيا والإمارات العربية المتحدة من منظور تاريخي، وتحاول الكشف عن الدوافع والأسباب التي دفعت الدولتين إلى اتباع نهج جديد. وفي هذا الصدد، تحاول الدراسة بدايةً الإشارة بإيجاز إلى عملية التطبيع بينهما، وتسليط الضوء على خلفية هذه العملية. ثم تعمل على بيان نقاط الاختلاف، وفرص التعاون بين البلدين.

الكلمات المفتاحية:تركيا، الإمارات، التطبيع، الشرق الأوسط.

*جامعة سكاريا، تركيا

Turkish-Emirati Relations:An Opportunity for Reconciliation and Cooperation

İSMAIL NUMAN TELCI*

ORCID NO : 0000-0001-8397-8503

ABSTRACT *This study examines the transformation of relations between Turkey and the United Arab Emirates from a historical perspective and attempts to reveal the motives and reasons that prompted the two countries to take a new approach. In this regard, the study first attempts to briefly refer to the process of normalization between them, and to shed light on the background of this process. Then it works on highlighting the points of disagreement and opportunities for cooperation between the two countries.*

Key words: Turkey, UAE, Normalization, Middle East.

*Sakarya University, Turkey

رؤيـة تركيـة
2022-(2/11)
151 - 166

DOI:10.36360/1560-011-002-007

مدخل:

تُعَدّ تركيا والإمارات العربية المتحدة من بين أكثر الدول نشاطًا في مجال السياسة الخارجية في الشرق الأوسط، ولاسيّما في السنوات العشر الماضية. وعلى الرغم من أن العلاقات بينهما كانت إيجابية حتى عام 2010، إلّا أنها بدأت بالانهيار بعد الحركات الشعبية في المنطقة العربية في عام 2011. وقد تجلى هذا الوضع في أوضح شكل في مجال السياسة الخارجية. إذ مهدت أنقرة وأبو ظبي الطريق لظهور كتلتين ائتلافيتين متعارضتين إلى حدٍّ بعيدٍ في المنطقة؛ من خلال تبنيهما سياساتٍ خارجيةٍ متباينةٍ في العديد من القضايا، ولاسيّما في مقاربات عملية الثورات العربية. ففي ظل مشاركة جهاتٍ إقليميةٍ أخرى في التكتل شهدت منطقة الشرق الأوسط فترة من المنافسة الحادة، وبلغ هذا الوضع ذروته بمحاولة حصار قطر. وجرت محاولة حصارٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ على قطر أحد أقوى حلفاء تركيا، بقيادة الإمارات، وبمشاركة السعودية ومصر ودول أخرى، ووصلت هذه المحاولة إلى طريقها المسدود بعد أربع سنوات، وانتهت عندما تراجعت دول الحصار خطوة إلى الوراء.

وبدأت مرحلة جديدة، اتجه فيها الفاعلون نحو تطبيع علاقاتهم بدوافع مختلفة. وفي هذه النقطة، بدأت دول المنطقة بتطبيع علاقاتها مع قطر، ثم انتقلت إلى إعادة هيكلة علاقاتها مع تركيا. وبهذا المعنى، بدأت مرحلة جديدة تقوم على التعاون وترتيب المصالح المشتركة بين الإمارات العربية المتحدة وتركيا. وهذه العملية التي تسارعت في عام 2021 اتخذت شكلها الحالي في عام 2022 عندما قام الرئيس رجب طيب أردوغان بزيارة إلى الإمارات العربية المتحدة. وبينما بدأت الدولتان تناقشان الاختلافات في سياساتهما الخارجية وتقيّمان الصيغ المقترحة لإزالة الاختلافات في هذا الصدد؛ انطلقت المبادرات لزيادة التجارة المتبادلة.

كيف وصل الأمر إلى التطبيع بين تركيا والإمارات؟

لن يكون من الخطأ القول: إن العلاقات بين تركيا والإمارات العربية المتحدة هيمنت عليها المنافسة والتوتر في السياسة الإقليمية في السنوات القليلة الماضية. وقد عاد هذا الوضع بالضرر على البلدين، وأجبرهما على اتباع سياسات تتجاوز قدراتهما، وتسبب في تبديد طاقتهما، وهذا الأمر ينطبق بشكلٍ أكبر على الإمارات العربية المتحدة التي تتمتع بقدرات عسكرية ودبلوماسية أضعف مقارنة بتركيا. وفي الواقع، بينما كانت الإمارات العربية المتحدة تحت عبء مالي خطير من أجل مواصلة هذا النشاط، كانت تحتاج أيضًا إلى دعمٍ خارجيٍّ من أجل تنفيذ سياساتها الخاصة في هذه العمليات. وفي بيئة تجري فيها

مناقشة استدامة هذه السياسات الإماراتية، أجبرت بعض التطورات الإقليمية والعالمية إدارة أبو ظبي على إعادة بناء سياستها الخارجية. وبذلك ظهرت ضرورة إجراء تغييرات في علاقات الإمارات مع تركيا وسياساتها تجاه العالم العربي باعتبارهما جزءًا من هذه العملية. وفي أعقاب عملية إعادة التحديد البراغماتية هذه، دخلت تركيا والإمارات العربية المتحدة في مناخ تطبيع سريع، منذ الأشهر الأولى من عام 2021. وتطورت العلاقات بين البلدين خلال العام الماضي، وأصبحت تركيا دولة مهمة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات في سياق تأسيس شراكات تجارية واقتصادية ودبلوماسية قوية[1].

يمكن إدراج التطورات التي أوجبت تغييرات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تحت بعض العناوين الأساسية. تأتي جهود التطبيع بين تركيا وقطر مع مصر والمملكة العربية السعودية على رأس هذه التطورات، وتولي إدارة بايدن السلطة في الولايات المتحدة، والآثار الاقتصادية السلبية لتفشي فيروس كوفيد -19، والقدرة العسكرية المتزايدة لتركيا[2]. وإنّ تغير موقف مصر والمملكة العربية السعودية، وهما من أقرب حلفاء الإمارات، وسياساتهما تجاه تركيا بحلول عام 2021- أثرت أيضًا في موقف أبو ظبي تجاه أنقرة. وفي إطار عملية إنهاء الحصار المفروض على قطر وإنهاء الأزمة بين دول الخليج منذ بداية عام 2021، بدأت تركيا أنشطة التطبيع مع السعودية ومصر المنافستين لها في المنطقة[3]. وفي مواجهة خطر العزلة في المنطقة في هذه المرحلة، أجرت الإمارات أيضًا بعض التغييرات في سياستها الخارجية، وأصبحت من الدول التي تبنت اتجاه التطبيع مع تركيا[4].

لم تفضّل إدارة جو بايدن بعد توليه منصبه في الولايات المتحدة الأمريكية، في 20 يناير 2021، سياسات إدارة ترامب في علاقاتها مع الإمارات والسعودية، وأبقت على مسافات سياسية مع كلا البلدين[5]. وفي هذا السياق، تزايدت أهمية الشراكات الإقليمية، وأخذ حل الأزمة الخليجية يبدو منطقيًّا بالنسبة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. بعد أزمة الخليج، لم تخفق المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية والجيوسياسية المتوقعة في فترة ما قبل الأزمة فحسب، بل عانت أيضًا فقدان هيبتها. من جانب آخر، يستمر الصراع على النفوذ السياسي والاقتصادي بين إدارة أبو ظبي وإدارة الرياض[6]. ويبدو هذا الصراع على النفوذ جليًّا من مواقفهما في الحرب المستمرة في اليمن، فالخلافات المبدئية بين الدولتين سرعان ما تحولت إلى خلافات في الرأي على الأرض منذ بداية الحرب[7]. فبينما يتمثل الهدف الرئيس للمملكة العربية السعودية في عدم قيام الحوثيين بأعمال هجومية على

الحدود السعودية وعدم تولي الإدارة في اليمن، فإن الهدف الرئيس للإمارات يقوم على محاربة الإرهاب في اليمن، وتعزيز الجهات الفاعلة في جنوب اليمن. وشمل ذلك انتقاد مقاربات الدول للسياسات الخارجية والاقتصادية في المناطق المختلفة والموضوعات المستقبلية[8].

في عام 2020، تعرضت أبو ظبي لانتقادات الرياض بسبب قرارها إنهاء مشاركتها العسكرية في اليمن من دون استشارة السعودية[9]. ثم أخذ التوتر يتفاقم بين البلدين تدريجيًّا بسبب اتباعهما سياسات مختلفة في العديد من القضايا. وعلى الرغم من أن توجهات الجانبين ومواقفهما البناءة تجاه بعضهما في الآونة الأخيرة تُعَدّ إشارة إلى تحسن العلاقات بينهما؛ فإن الطرفين سيرغبان في رؤية المزيد من الخطوات الملموسة في الأيام المقبلة. وفي سياق مناخ التطبيع هذا، تبرز العلاقات التركية الإماراتية بوصفها واحدة من أشد أنواع العلاقات توترًا في فترة ما قبل التطبيع.

التطبيع من خلال زيارات رفيعة المستوى:

في أبريل 2021، بدأ الحوار المباشر رفيع المستوى بين البلدين بمحادثة هاتفية بين وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو ووزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد[10]. وعقد الوزيران اجتماعًا بمناسبة شهر رمضان. وفي أعقاب الاجتماع، جاءت تصريحات كبار الدبلوماسيين في البلدين تفيد بأنه لا توجد عقبات جدية أمام التقارب السياسي في العلاقات بين البلدين. وفي هذا السياق، قام مستشار الأمن القومي الإماراتي طحنون بن زايد بزيارة إلى أنقرة في أغسطس 2021، واستقبله الرئيس رجب طيب أردوغان[11]. وبذلك، أظهرت زيارة طحنون بن زايد لأنقرة بدايةً أن مناخ التطبيع بين البلدين قد تحول إلى إرادة سياسية بدلًا من جهد دبلوماسي عديم الجدوى. وإن اختيار طحنون بن زايد الذي هو شقيق ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد الزعيم الفعلي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتُعَدّ آراؤهما السياسية والدبلوماسية والإستراتيجية متقاربة- أظهر أن الزيارة إلى أنقرة كانت خطوة مهمّة خططت لها الإمارات العربية المتحدة[12].

بعد اجتماعات طحنون بن زايد الإيجابية، تردّد الحديث عن إمكانية تخصيص الإمارات أموالًا كبيرة لتحقيق استثمارات اقتصادية في تركيا. هذا الالتزام من طحنون بن زايد، وهو أيضًا صاحب بعض الصناديق الاستثمارية في أبو ظبي، بالإضافة إلى دوره كمستشار للأمن الوطني- كلّ ذلك مؤشر على أن العلاقات بين البلدين سوف تتقدم في مجالات التجارة والاقتصاد والاستثمار. بعد زيارة طحنون بن زايد، جاءت زيارة ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، القائد الفعلي لدولة الإمارات العربية المتحدة

إلى أنقرة في شهر نوفمبر، لتكون أهم مؤشر على ترك مسيرة عشر سنوات من العلاقات الثنائية المتوترة بين البلدين في الماضي، وأنه سيجري تقييم إمكانات التعاون بينهما[13]. وقد شارك في الزيارة وفد كبير من مجلس الوزراء الإماراتي، ودائرة محمد بن زايد رفيعة المستوى، وانعقد اجتماع واسع بين البلدين.

"تُظهر الاتفاقيات إمكانات التعاون بين البلدين في مجالات مختلفة من الصحة إلى العلوم، ومن الفضاء إلى الثقافة، ومن التجارة إلى إدارة الكوارث"

كما جرى خلال زيارة محمد بن زايد توقيع عشر اتفاقيات بين البلدين، وتخصيص عشرة مليارات دولار لزيارته إلى تركيا[14]. وفي هذا الإطار، جرى توقيع الاتفاقيات ذات الصلة بين شركة ميناء أبو ظبي، وشركة أبو ظبي التنموية القابضة (ADQ)، وبورصة أبو ظبي، والمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وما يقابلها من الشركات والمؤسسات في تركيا[15]. ثم في ديسمبر، قام وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بزيارة قصيرة إلى الإمارات والتقى بنظيره عبد الله بن زايد[16]. وفي فبراير 2022، قام الرئيس أردوغان مع وفد كبير، بزيارة الإمارات العربية المتحدة، في إطار مؤشر على مرونة وعقلانية وفعالية السياسة الخارجية التركية[17]. وبعد لقاءات مكثفة بين الوفود في الإمارات، جرى توقيع 13 اتفاقية بين البلدين. وهذه الاتفاقيات الموقعة في مجالات الصحة ومكافحة تغير المناخ والثقافة والزراعة والنقل البري والبحري وإدارة الكوارث والطوارئ ووسائل الإعلام والاتصالات والصناعة والتقنيات المتقدمة وما شابهها- تظهر إمكانات التعاون بين البلدين[18]. وبفضل هذه الحركة الدبلوماسية المكثفة المتسارعة، أصبحت تركيا في الشرق الأوسط، وكذلك الإمارات في منطقة الخليج- دولتين بارزتين دبلوماسيًّا.

آفاق التعاون في المجالات التي جرى فيها إبرام الاتفاقات:

منذ نوفمبر 2021، جرى توقيع ما يزيد على 23 اتفاقية تغطي مختلف المجالات بين تركيا والإمارات. إذ جرى توقيع 10 اتفاقيات بين البلدين خلال زيارة محمد بن زايد لأنقرة في نوفمبر، و13 اتفاقية خلال زيارة الرئيس أردوغان لأبو ظبي. تُظهر الاتفاقيات إمكانات التعاون بين البلدين في مجالات مختلفة من الصحة إلى العلوم، ومن الفضاء إلى الثقافة، ومن التجارة إلى إدارة الكوارث.

الاقتصاد والتجارة والاستثمارات:

لم يَظهر تراجعٌ في العلاقات التجارية بين البلدين بشكل ملحوظ حتى في الفترات التي كانت فيها العلاقات السياسية بينهما متوترة. في السنوات العشر الماضية، كانت

الإمارات العربية المتحدة أكبر شريك تجاري لتركيا في الخليج، وقد بلغ حجم التجارة بين البلدين في السنوات الثلاث الماضية حوالي 25 مليار دولار. وبلغ حجم التجارة غير النفطية بين البلدين العام الماضي حوالي 6.89 مليار دولار. وفي هذا السياق، صرح وزير الدولة الإماراتي للتجارة الخارجية ثاني الزيودي في تصريح له في يناير 2022، أن الإمارات تريد زيادة حجم تجارتها مع تركيا إلى ثلاثة أضعاف تقريبًا[19].

في إطار مناخ التطبيع بين البلدين، أسّست تركيا جناحها في معرض دبي إكسبو 2020 قُبَيل افتتاح المعرض في أكتوبر 2021، وبذلك أصبح تمثيل تركيا في المعرض ممكنًا. وفي هذا السياق، قام وزير الخارجية جاويش أوغلو في أثناء زيارته في ديسمبر والرئيس أردوغان في أثناء زيارته في فبراير بزيارة جناح تركيا في معرض إكسبو 2020. وبذلك كان المعرض فرصة سانحة لتلاقي أوساط الأعمال في البلدين، والعمل على إقامة علاقات تجارية مكثفة مرة أخرى. وفي إطار مناخ التطبيع أيضًا، عقد وزير الخارجية جاويش أوغلو خلال زيارته لدبي، اجتماعًا مع أعضاء مجلس أعمال (دبي-تركيا) في الإمارة المعنية، وجرى بحث موضوع تعزيز العلاقات بين رجال الأعمال في البلدين[20]. وفي هذا السياق ترغب دوائر الأعمال الإماراتية بالاستفادة من القوى العاملة المؤهلة في قطاع البناء في تركيا، وخدمات القطاع الصناعي، والأنشطة التجارية بين تركيا وإفريقيا. والعلاقات التجارية من أكثر المجالات الواعدة في العلاقات بين البلدين[21]. وفي الواقع، ستسهم العلاقات الاقتصادية والتجارية وعلاقات الاستثمار ذات الصلة أيضًا في تعزيز الإرادة السياسية للتطبيع بين تركيا والإمارات العربية المتحدة.

وفي سياق المناخ السياسي الأخير بين تركيا والإمارات العربية المتحدة، يُلاحَظ أنه جرى فتح ممر تجاري جديد في إطار «الاتفاقية الجمركية للنقل الدولي البري للبضائع (اتفاقية النقل البري الدولي لعام 1975)». ينطلق الممرّ التجاري من الإمارات بالطريق البري عبر رأس الخيمة إلى ميناء خالد في الشارقة، ومن هناك إلى ميناء بندر عباس الإيراني بحرًا، ومن إيران إلى ميناء إسكندرونة في تركيا برًّا، حيث يربط الطريق السريع بين بوابة بازاركان الحدودية الإيرانية إلى بوابة غوربولاق الحدودية التركية[22]. فالممر التجاري الجديد يوفر مسافة نقل أقصر بـ (13–15) يومًا مقارنة بالطريق التقليدي القديم الذي يمر من الشارقة، عبر بحر عمان وخليج عدن، ومرورًا بقناة السويس إلى إسكندرونة. إحدى النقاط المهمة للممرّ هي أن العملية تجري بالكامل وفقًا لإجراءات النقل البري الدولي[23]. وبذلك يمكن إجراء جميع عمليات النقل من نقطة الشراء إلى نقطة التسليم بدون ضرائب، وبواسطة دفتر واحد. وتأتي اتفاقية الممرّ التجاري الذي وقعته تركيا مع

باكستان، والذي يتحقّق أيضًا من خلال إيران؛ ليزيد من فعالية تركيا وأهميتها بوصفها شريكًا تجاريًّا في نظر الإمارات وإيران وباكستان[24].

يشكّل الاستثمار أحد أهم مجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين. فدولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب المملكة العربية السعودية وقطر تتصدر حاليًّا موقعًا مهمًّا من حيث استثماراتها في الخارج. وصناديق الاستثمار المختلفة لدولة الإمارات العربية المتحدة في كل من أبو ظبي ودبي- تملك استثمارات كبيرة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وإنكلترا وفرنسا والهند وباكستان واليابان وكوريا الجنوبية، ولديها كذلك استثمارات في تركيا والعديد من البلدان والشركات الأخرى[25]. وفي هذا السياق، من المتوقّع أن تقوم هيئة أبو ظبي للاستثمار التي تُدير أصولًا بقيمة 686 مليار دولار بالاستثمار في تركيا[26]. ومن المتوقّع كذلك أن تقوم شركة أبو ظبي القابضة للتنمية (ADQ)، وهي ثالث صندوق استثماري في دولة الإمارات العربية المتحدة بأصول تبلغ 110 مليارات دولار- بالاستثمار بأكثر من مليار دولار في قطاعات مثل قطاع الصحة والتكنولوجيا المالية في تركيا[27]. وكذلك تخطط الشركة الدولية القابضة، وهي إحدى الصناديق والشركات الاستثمارية التي يملكها طحنون بن زايد، والتي تندرج في رأس

قائمة الشركات الأغنى في الإمارات- للقيام باستثمارات في قطاع الصناعة التركية وقطاع الأغذية وقطاع الخدمات الصحية[28]. وهناك شركة أخرى من المتوقّع أن تقوم باستثمارات في تركيا، وهي شركة شيميرا للاستثمار (Chimera Investments LLC)، وهي شركة استثمار خاصة ضمن مجموعة أبو ظبي رويال. ويُذكَر أيضًا أن شركة Chimera ستستثمر ما يقرب من مليار دولار في تركيا[29]. وقد كان الاستثمار الأكبر الذي قامت به الإمارات في تركيا حتى هذه الفترة، هو شراء Denizbank التركي من Sberbank الروسي PJSC مقابل 3,2 مليار دولار[30].

آفاق التعاون في مجالات السياسة الخارجية:

اتّبعت تركيا والإمارات سياسات غير متوافقة في سياق السياسات الإقليمية في فترة ما قبل التطبيع. ورغم ذلك، فإنه في سياق المناخ الحالي للتطبيع، وتغيّر أولويات السياسة الخارجية والنظام الإقليمي، فإن إمكانية التعاون بين تركيا والإمارات العربية المتحدة تظهر في مناطق معينة. لم يكن هذا الوضع ممكنًا إلا عندما قرّرت الإمارات، بقدراتها المحدودة ونهج براغماتي، اتّباع سياسة جديدة من خلال مراجعة علاقاتها مع تركيا. من ناحية أخرى، كشفت تركيا بنهج براغماتي أيضًا، عن رغبتها في خفض التوتر في المنطقة وفترة تصبح فيها التجارة بارزة، ولاسيّما في ظل تأثير المخاوف الاقتصادية الأخيرة. لم يقتصر هذا النهج الجديد على البلدين فحسب، بل اتجهت الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة أيضًا نحو تخفيض التوتر وإعادة تقييم فرص التعاون.

يمكن النظر إلى أفغانستان بأنّها أولى هذه القضايا التي يمكن التعاون حولها في سياق السياسة الخارجية. فتركيا كانت حاضرة في أفغانستان سياسيًّا وعسكريًّا في إطار الناتو منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد أصبح هذا الوجود التركي في أفغانستان أكثر وضوحًا دوليًّا بعد سيطرة طالبان على أفغانستان في أغسطس 2021. وعلى الرغم من عدم اعتراف تركيا وقطر بطالبان على أنها الحكومة الأفغانية الرسمية، فإن ضرورة إجراء مفاوضات مع طالبان، التي تحولت إلى واقع إقليميٍّ وعالميٍّ- جرى القيام بها بطريقة ما من قبل تركيا وقطر[31]. وفي هذه المرحلة، صرّحت الإمارات أكثر من مرة عن رغبتها بأداء أدوار ملموسة في أفغانستان، وذلك لضمان استمرار العلاقات الإستراتيجية الثنائية مع الولايات المتحدة وتعزيز الشراكات التي أعيد تأسيسها مع تركيا وقطر[32]. وفي هذا السياق تحاول الإمارات مؤخرًا بوصفها دولة مهمة أدّت دورًا في إجلاء المدنيين وممثلي البعثات الأجنبية في أفغانستان بعد قطر- إدراجها في خطط تركيا وقطر لتشغيل وحماية المطارات في أفغانستان. وفي وقت لم يجرِ فيه إصدار إعلان رسمي نهائي حول هذا الموضوع حتى الآن، فإن الدور الذي يمكن أن تؤدّيه الإمارات العربية المتحدة في أفغانستان، جنبًا إلى جنب مع تركيا وقطر، في

مناخ التطبيع من حيث المبدأ- سيُظهر أنه يمكن تطوير العلاقات التركية الإماراتية في منطقة الصراع من جانب، وتطوير العلاقات السياسية/ العسكرية بين الإمارات وقطر من جانب آخر، ومن هنا سيكون لها تأثير إيجابي في أمن الخليج. وفي هذا السياق، سيكون دور كل من الإمارات وقطر في أفغانستان مفيدًا لتركيا إذا ما أضيف إليه التخطيط لتصدير منتجات الدفاع الوطني التركي إلى هذين البلدين.

يمكن تحديد ليبيا وشرق المتوسط مجالًا ثانيًا للشراكة في العلاقات. وحقيقة أن تركيا والإمارات العربية المتحدة لديهما قدر معين من المصالح المشتركة في ليبيا يتناسب أيضًا بشكل مباشر مع تقلب العملية في ليبيا. ومن الواضح أن تغير العلاقات التركية الإماراتية ينعكس أيضًا على موقفهما في ليبيا، وتصبح الفترة التي وقفت فيها الإمارات إلى جانب خليفة حفتر زعيم الميليشيات غير الشرعية في شرق البلاد في ليبيا (2019-2020) جزءًا من الماضي. وبينما تحاول حكومة الدبيبة التي وصلت إلى السلطة بعد حكومة السراج تنفيذ عمليات الحل السياسي التي تنفذها الأمم المتحدة

بالمعنى الدولي، فإنّ مجلس نواب طبرق في شرق البلاد لا يزال يتخذ قرارات من شأنها أن تؤثر في الحياة السياسية في ليبيا. وكان من أهم القرارات التي جرى اتخاذها مؤخرًا الإعلان عن انتخاب وزير الداخلية الليبي السابق فتحي باشاغا رئيسًا للوزراء[33]. ومن هنا، يوجد في ليبيا حاليًّا نظام برأسين إذ هناك رئيسان للوزراء. وفي سياق العمليات الجارية في ليبيا وموقف البلدين منها، يظهر التغير في الموقف الإماراتي الذي كان داعمًا لحفتر في الفترة (2020-2021)، والتوجه نحو تركيز علاقاتها مع الحكومة المؤقتة وإدارة الدبيبة. وإنّ وراء هذا التغيير الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية لتقليص دعمها لحفتر، والتغير في مواقف حلفائها مصر وفرنسا وروسيا في دعم حفتر[34]. والموقف التركي الداعم لعمليات الحل السياسي، والعمل مع المنظمات الدولية التي تتواصل مع حكومة الدبيبة معلوم[35]. وفي هذا الصدد، ستؤثر الشراكة التي يمكن تحقيقها بين تركيا والإمارات العربية المتحدة في رفاهية الشعب الليبي وتنميته ومستقبله وضمان سلامة أراضي ليبيا وحمايتها.

ويمكن النظر إلى العلاقات مع إيران وامتداداتها في المنطقة بوصفها مجالًا ثالثًا للشراكة بين البلدين. فتركيا تواجه إيران سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا في سوريا والعراق ولبنان، ولا تقوم بينهما علاقة شراكة قوية بسبب الميليشيات الشيعية والجهات التخريبية التي تدعمها إيران في الشرق الأوسط. ويمكن تقييم سياسة الإمارات تجاه إيران، من خلال انسحاب الإمارات من اليمن اعتبارًا من يونيو 2019، والهجمات على المنشآت النفطية في بقيق وخريص في المملكة العربية السعودية[36]. فقد أعلنت الإمارات عن تحقيقها أهدافها العسكرية بدءًا من يونيو 2019، وقلّصت من وجودها العسكري في اليمن، وأعلنت سحب قواتها بدءًا من فبراير 2020. وقد جاء هذا الانسحاب الإستراتيجي لدولة الإمارات من اليمن مرتبطًا بشكل أساسي بسياستها تجاه إيران. في أعقاب هذا التغير نأت الإمارات بنفسها عن اتباع سياسة قاسية ضد إيران، مثل الولايات المتحدة والسعودية والبحرين، ولم تستخدم عبارات اتهام مباشرة ضد إيران في هجمات الناقلات التي وقعت قبالة سواحل إمارة الفجيرة الإماراتية[37]. لذلك يمكن القول: إن كلًّا من تركيا والإمارات العربية المتحدة تنظران إلى إيران بوصفها دولة لا يمكن استبعادها تمامًا، ولا يمكن إقامة شراكة قوية معها. ويتمثل شعورهما السلبي المشترك في قضية الميليشيات الشيعية[38]. فالميليشيات الشيعية المدعومة من إيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن تدفع دول المنطقة إلى الدخول في بنية عسكرية غير مستقرة، وتؤثر سلبًا في مسار الحروب في مناطق الحرب مثل سوريا واليمن[39]. وفي هذا السياق، ستتمكن تركيا والإمارات العربية المتحدة من تبادل الأفكار وتطوير سياسات مشتركة بشأن الميليشيات الشيعية.

خاتمة:

خضعت السياسة الخارجية لتركيا بوصفها جزءًا من أهم الشراكات المالية والأمنية الدولية مثل مجموعة العشرين وحلف شمال الأطلسي- لتغييرات وتحولات كبيرة مؤخرًا، ترتبط بتطور مناخ التطبيع المتمركز في منطقة الشرق الأوسط، حيث تحول التطبيع إلى فرصة في نظر منفذي السياسة الخارجية التركية. وفي هذا السياق اتجهت علاقات تركيا المتوترة مع الإمارات العربية المتحدة التي تُعَدّ ثاني أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية- إلى المرونة بدءًا من أبريل 2021.

وسرعان ما عمل البلدان على تطوير عملية التطبيع بينهما بخطوات عملية واقعية متتالية تركّز على الهدف. وأكدت الاجتماعات والزيارات رفيعة المستوى بين وزراء الخارجية ومستشاري الأمن القومي ثم قادة الدول والوفود- أن تركيا بحاجة إلى الإمارات بمقدار حاجة الإمارات إلى تركيا. كما تحول مناخ التطبيع بينهما، الذي تطور بدايةً في إطار الاستثمارات المباشرة والعلاقات الاقتصادية والعلاقات التجارية- إلى منصة لمناقشة التعاون المحتمل في السياسة الخارجية بين تركيا والإمارات العربية المتحدة. ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي حجم الاستثمارات التي ستقوم بها الإمارات تجاه تركيا إلى 10 مليارات دولار في البداية، ثم إلى 20 مليار دولار.

ثم ما لبث أن تحول مناخ التطبيع الذي حافظت عليه تركيا والإمارات العربية المتحدة إلى علاقة شراكة. ففي مارس 2022 قام وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بزيارته الثالثة إلى الإمارات في أربعة أشهر، وأُضِيفت إلى هذه الزيارة زيارات جديدة واتصالات وثيقة بين البلدين[40]. في ظل هذه الظروف، ازداد تبادل وجهات النظر بين تركيا والإمارات حول قضايا السياسة الخارجية، وازدادت إمكانية التعاون بين البلدين في مختلف المناطق والبلدان والقضايا في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، تظهر بشكل أساسي إمكانية قيام شراكة بين البلدين في السياسات المتعلقة بأفغانستان وليبيا واليمن ولبنان وإيران.

بدءًا من يناير 2022، جرى التوصّل إلى اتفاق حول القضايا الأساسية في المفاوضات بين إدارة طالبان وتركيا وقطر بشأن تشغيل وحماية المطارات في أفغانستان. وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة بأدوار بناءة في أفغانستان على الصعيدين الإنساني والخدمي، سيسهم في تطوير العلاقات بين تركيا والإمارات وقطر. والمعادلة التركية الإماراتية، المتحررة من الظروف السياسية لفترة (2019 -2020) في ليبيا ومنطقة شرق البحر

الأبيض المتوسط، ستعود بالفائدة على وحدة أراضي ليبيا وأمن شعبها وأمن الشمال الإفريقي. وعند الأخذ بعين الاعتبار القدرات العسكرية لتركيا والإمارات ومستوى وصولهما إلى السلطات الليبية، سيكون من مصلحة البلدين التعاون في ليبيا وزيادة المجالات التي يتعاونان فيها فعليًّا.

والتعاون المحتمل بين تركيا والإمارات بشأن إيران ولبنان وقضايا أخرى في الشرق الأوسط سيرتكز على القضاء بشكلٍ أساسيٍّ على السياسات المزعزعة للاستقرار التي تتسبب بها الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران في الشرق الأوسط، وعلى الاستقرار المالي والسياسي في لبنان. وبينما يحافظ البلدان على انخراطهما المحدود مع إيران، فإنهما غير مرتاحين لسياسات إيران الإقليمية. وإنّ مفاوضات الاتفاق النووي ومصيرها، وتغيرات السياسة الأمريكية تجاه إيران، ووجهة نظر إيران إلى السياسة الإقليمية- كلّ ذلك سيكون في مقدمة القضايا البارزة التي تميز إمكانيات التعاون بين البلدين. وفيما يتعلق بلبنان، وفي بيئة تعمل الإمارات على الاستقرار المالي فيها، وتركيا على الاستقرار السياسي فيها- يمكن للبلدين التعاون، وتذليل الصعوبات في طريق تحقيق الرخاء والتنمية أمام الشعب اللبناني.

في مثل هذه الظروف، يبدو أن العلاقات بين تركيا والإمارات العربية المتحدة تحولت إلى شراكة براغماتية وعقلانية في وقت قصير بعد فترة طويلة من التوترات السياسية والدبلوماسية والجيوسياسية. وفي هذا السياق، فإن التعاون في المجالات المذكورة آنفًا، مثل أفغانستان وليبيا وشرق البحر الأبيض المتوسط وإيران ولبنان واليمن والتعاون الذي يمكن أن يجري في مجالات القضايا الموضوعية المختلفة- سوف يعتمد بشكل أساسي على بناء منصات لتبادل وجهات النظر بين تركيا والإمارات. ويمكن أن تكون منصات تبادل الآراء مؤسسات ومنظمات تنفّذ دبلوماسية هي المسار الثاني، بالإضافة إلى أفراد ومؤسسات تطور التعاون في مجالات مختلفة، مثل رجال الأعمال ومجالس الأعمال. وفي هذا الإطار، يتضح أن التطبيع التركي الإماراتي، الذي بدأ مؤخرًا في العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، يمكن أن يتطور إلى علاقة شراكة في السياسة الخارجية حول بعض القضايا.

الهوامش والمراجع :

1. Ismail Numan Telci, “From rivalry to rapprochement: What’s behind UAE and Turkey’s meeting?”, TRT World, 20 August 2021
2. “Turkey, Egypt pledge further talks to normalise ties after 2nd round”, Reuters, 8 September 2021.
3. “How Turkiye-Saudi ties can move forward”, TRT World, 4 January 2022.
4. “Understanding the Recent Contours of UAE Foreign Policy”, Emirates Policy Center, 21 September 2021.
5. Ben Samuels, “Biden Freezes F-35 Sale to UAE, Munitions Sales to Saudi Arabia”, Haaretz, 27 January 2021.
6. Thomas O Falk, “Saudi-UAE: Despite turmoil geopolitical goals remain steadfast”, AlJazeera, 16 July 2021.
7. Bethan McKernan, “Clashing UAE and Saudi interests are keeping the Yemen conflict alive”, The Guardian, 26 March 2020.
8. Ghaida Ghantous and Marwa Rashad, “Analysis: OPEC disagreement lays bare growing UAE-Saudi economic rivalry”, Reuters, 6 June 2021.
9. Imad K. Harb, “Why the United Arab Emirates is Abandoning Saudi Arabia in Yemen”, Foreign Policy, 1 August 2019.
10. “Foreign ministers of Turkey, UAE speak over phone”, Hurriyet Daily News, 23 April 2021.
11. Suzan Fraser and Aya Batrawy, “Top UAE security chief visits Turkey after years of tension”, AP News, 19 August 2021.
12. Andrew England and Simeon Kerr, “The Abu Dhabi royal at the nexus of UAE business and national security”, Financial Times, 25 January 2021.
13. “Sheikh Mohammed bin Zayed concludes trip to Turkey”, The National News, 24 November 2021.
14. “UAE announces $10 billion Turkey investment fund”, Khaleej Times, 25 November 2021.
15. “Turkey, UAE sign series of cooperation agreements”, Anadolu Agency, 24 November 2021.
16. “FM Çavuşoğlu visits Dubai to boost Turkey-UAE ties”, Daily Sabah, 14 December 2021.
17. Jon Gambrell, “Turkish president in UAE as relations thaw after icy decade”, AP News, 14 February 2022.

18. "Türkiye, UAE signs 13 agreements, Türkiye Cumhurbaşkanlığı İletişim Başkanlığı, 14 February 2022.
19. Manus Cranny ve Farah Elbahrawy, "UAE Bets on Old Foe Turkey as its New Trade Link to the World", Bloomberg, 13 January 2022.
20. Gökhan Ereli, "Dışişleri Bakanı Çavuşoğlu'nun BAE Temaslarının Değerlendirilmesi", Sabah, 18 December 2021.
21. Amjad Ahmad ve Defne Arslan, "Turkey and the UAE are getting close again. But why now?", Atlantic Council, 7 March 2022.
22. "Turkiye-UAE route reshapes trade map in the region", TRT World, 21 December 2021.
23. "Turkiye-UAE route reshapes trade map in the region".
24. "Islamabad-Tehran-Istanbul Road Transport Corridor begins operation", Anadolu Agency, 9 October 2021.
25. Ismail Numan Telci ve Gökhan Ereli, "Investments as Foreign Policy Instruments: The Cases of Saudi Arabia, the UAE and Qatar", ORSAM Report, 24 January 2021.
26. Ercan Ersoy, Asli Kandemir ve Kerim Karakaya, "Abu Dhabi wealth funds eye Turkey investments worth billions", Al Jazeera, 24 Eylül 2021.
27. Deena Kemal, "ADQ teams up with Turkish investment entities to boost priority sectors",The National News, 25 November 2021.
28. "Abu Dhabi conglomerate IHC eyes investment opportunities in Turkey – CEO", Reuters, 25 August 2021.
29. "Abu Dhabi wealth funds eye investing billions in Turkey", Daily Sabah, 24 Eylül 2021.
30. Vladimir Soldatkin ve Saeed Azhar,"Emirates NBD buys Turkey's Denizbank for $3.2 billion from Sberbank", Reuters, 25 August 2021.
31. "Turkey, Qatar hold talks with Taliban for Kabul airport operations", Daily Sabah, 25 December 2021.
32. Alexander Cornwell, "UAE holds talks with Taliban to run Kabul airport- foreign diplomats", Reuters, 24 November 2021.
33. "Libya has two prime ministers as political divisions deepen", The Guardian, 10 February 2022.
34. "Libya Başbakanı Dibeybe, Abu Dabi Veliaht Prensi ile Telefonda Görüştü", Anadolu Ajansı, 3 February 2022.
35. "Turkey reaffirms support to Libya's efforts for reconciliation", Daily Sabah, 20 February 2022.

36. "Saudi Arabia oil facilities ablaze after drone strikes", BBC News, 14 Eylül 2019.
37. "UAE says 'state actor' was behind tanker bombings", France 24, 7 Haziran 2019.
38. "The Iraq Report: PKK, Iran-backed militias threaten Turkey as tensions rise", The New Arab, 15 February 2021.
39. Ali Bakeer, "Cementing the Emerging UAE-Turkey Relationship: The Iran Factor", AGSİW, 25 February 2022.
40. «وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو يلتقي نظيره الإماراتي»، خبر تورك، 21 مارس 2022.

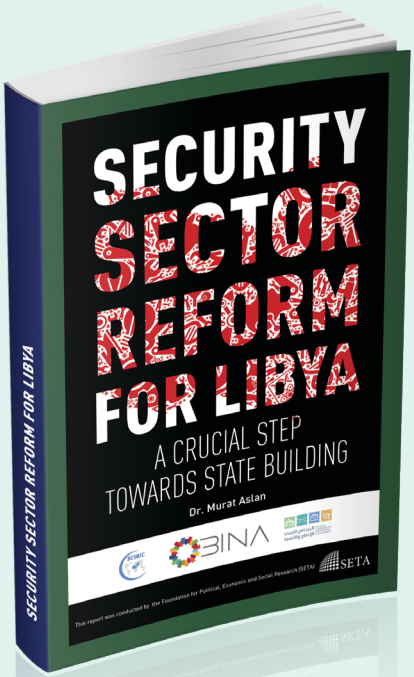

Security Sector Reform For Libya | A Crucial Step Towards State Building

October 2020 | Dr. Murat Aslan

The slogan and aim of the research are to determine the basics of the security sector reform to have an inclusive and capable security architecture for a united Libya under civilian and democratic control.

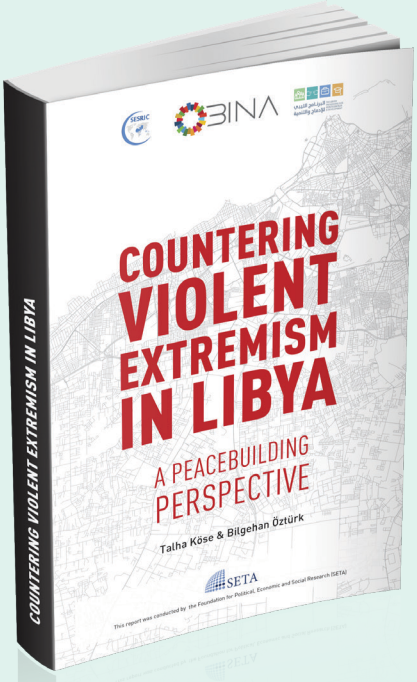

Countering Violent Extremism in Libya | A Peacebuilding Perspective

October 2020 | Talha Köse & Bilgehan Öztürk

The purpose of this report is to offer policy guidelines that may have a practical impact in the field of Countering Violent Extremism (CVE) specifically in the Libyan context.